جامعه الملك سعود
كلية الآداب
مجلة الآداب
ردمد (ورقي):3620 – 1018
ردمد (النشر الالكتروني): 8339-1658

King Saud University
College of Arts
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3620
ISSN (Electronic):1658-8339

مجلة الآداب، مج (33)، ع (1)، ص ص 19-35، جامعة الملك سعود، الرياض (2021م/1442هـ)
Journal of Arts, Vol. 33 (1), pp 19-35, © King Saud University, Riyadh (2021 /1442H.)

ما خالف القاعدة النحوية في مسائل التنوين

صالح عبدالله منصور مسود العولقي
أستاذ اللغة والنحو المشارك، قسم اللغة العربية، كلية التربية بزنجبار، جامعة أبين، اليمن

رشيد محمد حسن الرهوي
أستاذ اللغة والنحو المشارك، قسم اللغة العربية، كلية التربية بزنجبار، جامعة أبين، اليمن

(قدم للنشر في 1441/6/22هـ، وقبل للنشر في 1442/6/28هـ)

الكلمات المفتاحية: القاعدة، التنوين.

ملخص البحث: لم يحظَ حرف بالدراسة الوافرة كما حظي التنوين والنون الساكنة في الدراسات النحوية والصوتية والصرفية والدلالية والقراءات القرآنية والتجويد، وغيرها من الدراسات العربية، التي درست التنوين دراسة وافية لمعناه وأقسامه ومعانيه التي جاء من أجلها.
على أن التنوين الذي حظي بتلك الدراسات جاء في بحثنا هذا متتبعا المواضع التي خالف التنوين قاعدته النحوية، فالتنوين كما تذكره كتب الدراسات المتنوعة، لا يعدو كونه في الغالب العام ظاهرة صوتية تلحق الكلمة لسبب ما، وهذه الظاهرة مقرونة بشروط وأحكام، ولكنها كعادة قواعد اللغة العربية تأتي أحيانا بالترخص وخرم القاعدة.
لمسنا مخالفة التنوين للقواعد في مظاهر متعددة، منها: دخوله على الممنوع من الصرف، ودخوله على المعرف سواء بـ أل أو بالإضافة، ودخوله على المنادى المبني المرفوع أو المنصوب، وقد وجدنا أن التنوين خالف القاعدة أيضا في: حذف التنوين عند التقائه بساكن بعده جوازًا أو وجوبًا أو تخفيفًا، وكذلك جاءت المخالفة في النون التي تلحق جمع المذكر السالم عوضًا عن التنوين في الاسم المفرد، وكانت هذه المخالفة في: حذف النون من جمع المذكر السالم مع عدم إضافة الجمع، وعلى العكس منه عدم حذف النون عند إضافة جمع المذكر السالم.

What Violates Grammatical Rules in Nunation Issues

Saleh Abdullah Mansour Masoud Al-Awlaki
Associate Professor of Language and Grammar, Department of Arabic Language, College of Education, Zanzibar, Abyan University, Yemen

Rashid Muhammad Hassan Al-Rahwi
Associate Professor of Language and Grammar, Department of Arabic Language, College of Education, Zanzibar, Abyan University, Yemen

(Received: 22/6/1441 H, Accepted for publication 28/6/1442 H)

Keywords: rule, Nunation, violation.

Abstract: No proposition has been thoroughly researched as much have the Nunation and Noon Sakinah in grammatical, phonetic, morphological and semantic, Quranic, and other Arabic studies, which have widely studied the Nunation meanings and types.

As the Nunation that received attention in those studies appeared in our research, which tracks the positions in which the Nunation conflicts with the grammatical rules, Nunation, as mentioned in various studies, is merely a general phonemic phenomenon, which for some reason attaches to the word, and this phenomenon is associated with some rules and conditions, but as usually the rules of the Arabic language, it sometimes occurs as a matter of flexibility and rule violation.

We have seen that Nunation violates the rules in various manifestations, including: being attached to a non-inflectional noun, to a definite noun (either with /al/ "the" or with noun forming a construct state), or to a nominative or accusative vocative. We also found that Nunation violates the rules in being omitted when it co-occurs with a following consonant optionally or obligatorily. The violation also manifests in the Noon that gets attached to the solid masculine plural, which compensates for the omitted Nunation in the singular form. This violation comes of the form of deleting the Noon without forming a construct state or maintaining the Noon while forming a construct state that involves a solid masculine plural.

تمهيد

تمتاز اللغة العربية بظواهر خاصة لم تشاركها فيها بقية اللغات الأخرى ومن هذه الظواهر: ظاهرة التنوين، التي تناولها النحاة بشتى فروعها ومختلف أجزائها، ومن هذا المنطلق عمد البحث على لمِّ شتات هذا الموضوع، وجمع متفرقه بموضوع واحد خُصّص لما خالف القاعدة في مسائل التنوين فقط؛ لأن التوسع في موضوع التنوين يتطلب دراسة كبيرة وخصوصًا صلة التنوين بعلم القراءات وبعلم الصوت، وصلته بموضوعات النحو الأخرى، وأقربها منه موضوع الممنوع من الصرف؛ لأن الموضوعين يتناوبان في النحو.

وقد تضمن البحث مقدمة وتمهيدًا ومطلبين، تضمن المطلب الأول تعريف التنوين، وأصله، ودلالته وأقسامه، أما المطلب الثاني فتضمن المسائل التي خالف فيها التنوين قاعدته التي تلزمه بالدخول على الأسماء المنصرفة.

الدراسات السابقة:

لم نجد - في ما نعلم - دراسة أخذت على عاتقها دراسة مخالفة التنوين لقواعده النحوية، وإن كان بعض الدارسين قد درسوا التنوين بصورة عامة، ومن ذلك مثلًا:

1.النون وأحوالها في لغة العرب، د. صبحي عبد الحميد محمد، وتحدث فيه عن النون عند العرب، ودرس التنوين في أول فصول كتابه.

2.الموضح المبين لأقسام التنوين: محمد بن محمد بن أبي اللطف العشائر، تـ: محمد عامر أحمد حسن، جامعة المنيا، كلية الدراسات العليا، 1988م. وهذا الكتاب كان في الأصل مخطوطًا، وهو أول مصنف يأتينا في موضوع التنوين في الدراسات اللغوية - كما قال محقق الكتاب- وفي هذا الكتاب تحدث المؤلف في أقسام التنوين العشرة، ولم يذكر تنوين التناسب الذي أضافه بعضهم لأقسام التنوين.

3.ظاهرة التنوين في العربية: د. عوض المرسي جهاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة – دار الرفاعي بالرياض، 1982م. وموجز بحثه أنه قائم على ثلاثة أبواب: في الباب الأول درس التنوين دراسة عامة، وقسّم هذا الباب على ثلاثة فصول: في الفصل الأول تحدث في التنوين وأنواعه، وفي الفصل الثاني بيّن علاقة التنوين بعلم الأصوات، وفي الفصل الثالث عرض لموضوع التنوين ورسم الكلمات، أما الباب الثاني فجعله في الحديث في شأن الوظيفة النحوية للتنوين، وقسّم الباب على فصلين: في الفصل الأول تحدث في وظيفة التنوين في المبنيات والمعربات، وفي الفصل الثاني عرض لما جاء على صورة التنوين وأدى وظيفة من وظائفه، أما الباب الثالث فكان في علاقة التنوين بالأبواب النحوية، وجاء هذا الباب في فصلين: الفصل الأول في الأبواب النحوية التي يدخلها التنوين لتؤثر في غيرها، وأما الفصل الثاني فكان للاسم الذي لا ينصرف.

4.ظاهرة التنوين في العربية: أحمد عبد العزيز عمر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1987م. وجاءت في بابين: الباب الأول: أقسام التنوين، وجعلها أحد عشر قسما من أقسام التنوين، وأما الباب الثاني: دواعي حذف التنوين، وفيه تحدث في دواعي حذف التنوين، وذكر اثني عشر سببا منها: اقتران الاسم بـ ال، والإضافة، واتصال الضمير بعامله، والوقف، والنداء، ودخول لا، والعلم الموصوف بابن، والضرورة والتخفيف...

5.ظاهرة التنوين في العربية: د. حسام عبد علي الجمل، بحث، مجلة كلية التربية الأساسية، جماعة بابل، العدد 8، تموز 2012م. وتحدث فيه في تعريف التنوين وأصله، وأقسامه ولكنه لم يذكر من الأقسام إلا خمسة فقط، وهو التنوين اللاحق للأسماء، وتحدث في مبحثه الثاني فيما يجب تنوينه وما يجوز، وفي مبحثه الثالث بيّن تنوين المبنيات.

فهذه الدراسات كلها تحدثت في شأن التنوين، وأقسامه، وأما ما خالف فيه التنوين القاعدة فجمعناه مما في هذه الدراسات والكتب، ومن غيرها، كما هو ظاهر في مصادر البحث ومراجعه، ولا ننسى الدراسات التي جاءت في كتب التجويد والتفسير والقراءات.

المطلب الأول: تعريف التنوين، وأصله، ودلالاته، وأقسامه:

التنوين مصدر من بَاب التفعيل، يُقَال: نونته: أَي أدخلته نونًا (القاضي، 2000، ج1/ص239)، ويقال له أيضا: التنوينة (ابن سيده،2000، ج10/ ص480)، وَالتَّنْوِينُ: أَن تُنَوِّنَ الِاسْمَ إِذا أَجريته، تَقُولُ: نَوَّنْتُ الِاسْمَ تَنْوِيناً، وَالتَّنْوِينُ لَا يَكُونُ إِلا فِي الأَسماءِ(ابن منظور، 1991، ج13/ ص429). ثمَّ للنون الْمَذْكُورَة اسمان: التَّنْوِين والحَدث، وَإِنَّمَا سميت بهما؛ لِأَن التَّنْوِين مصدر يدل على معنى الْحُدُوث وَالْعُرُوض(القاضي، 2000، ج1/ ص239)، وَأما التنوينَ فِي اصْطِلَاح النُّحَاة فهو: نون سَاكِنة تتبع حَرَكَة آخر الْكَلِمَة لَا لتأكيد الْفِعْل(القاضي، 2000، ج1/ص239؛ والجرجاني، 1983، ص67)، فقولهم: ساكنة أي بذاتها فلا تضرّها الحركة العارضة مثل: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: 50]، وهي شاملة لنون: من ولدن، فخرجت بقولهم: تتبع حركة آخر الكلمة. وإنّما لم يقل تتبع الآخر؛ لأنّ المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء، وهاهنا الحركة متخلّلة بين آخر الكلمة والتنوين. ولم يقل: آخر الاسم ليشمل تنوين الترنّم في الفعل. والقيد الأخير لإخراج نون التأكيد الخفيفة (التهانوي، 1996، ج1/ ص519-520)، كما قال ابن مالك في ألفيته:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

أصل التنوين: (الجَمَل، 2012م، ص27-36)

التنوين لم يأت في اللغة العربية عبثًا، أو هدرًا، بل لفائدة، يرمي إليها الكلام غالبًا، وقد مرَّ بنا أنَّ التنوين يُعَدُّ حرفًا زائدًا من حروف المعاني، تلك الحروف التي تفيد معنى في غيرها، وليس في نفسها، والمتمعن في دقائق هذه اللغة يجد أنّ أية زيادة على مبنى الكلمة، يؤدِّي بالضرورة إلى زيادة في المعنى، ومن هنا تتنوع دلالات التنوين، بعدِّه حرفًا من حروف المعاني، وزائدًا على مبنى الكلمة التي ألحق بها، ومن أهم الدلالات التي يفيدها التنوين:

1- الدلالة على خفة الاسم: بكونه معرباً منصرفاً، وعلى تمكّنه في باب الاسمية، لكونه لم يشبه الحرف، فيبنى ولم يشبه الفعل، فيمنع من الصرف، إذ إن الفعل لا ينوَّن؛ لثقله، بخلاف الاسم الذي قد يلحقه التنوين لخفته.

2- الدلالة على التنكير وعدم التحديد: ويلحق هذا التنوين غالباً أسماء العلم المختومة بلفظ ويه، مثل سيبويه، وقرعويه، وخالويه، فإذا كنت تتحدث في شخص معيَّن واضح في الذهن، ومعهود بينك، وبين مخاطبك فإنك في هذه الحال لا تلحقه التنوين؛ لأنه اسم مبني، كقولك: سيبويه شيخ النحاة، من غير تنوين سيبويه، أما إذا كنت تتحدث في شخص غير معّين، يسمى بهذا الاسم، وليس معهوداً بينك وبين مخاطبك،

فإنك تلحقه التنوين منكّراً إيَّاه، كقولك: مررت سيبويهٍ، فالتنوين هنا يدل على التنكير للاسم الملحق به.

كما يلحق هذا التنوين أيضًا بعض أسماء الأفعال للدلالة على التوسع في المعنى، وعدم التحديد، فعندما تقول لشخص (صَهْ)، بتسكين الهاء، ومن غير تنوين، وهو اسم فعل أمر بمعنى: اسكت، أي: أنك تعني أن يسكت المتكلم أو المخاطب عن الكلام المعيَّن أو الخاص الذي يتحدث فيه، وله أن يتحدث في غيره من الكلام ما يشاء. أما إذا قلت له: (صَهٍ) بتنوين الهاء، فإنك تعني أن يسكت المتكلم عن الكلام مطلقًا، وألا يتحدث في أي شيء.

3- الدلالة على التعويض: فمن الدواعي ما يقتضي حذف حرف من الكلمة، أو حذف الكلمة بكاملها، أو أكثر، فيحل التنوين محل الشيء المحذوف، و يكون عوضًا عنه اختصارًا، فقد يحذف حرف الياء من الاسم المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر ويحل التنوين محله، كالتنوين الوارد في قولك: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، فالتنوين هنا إنما هو تعويض عن حرف الياء المحذوف، وأمَّا التنوين الذي يأتي للدلالة على جملة أو أكثر، فغالباً ما يكون بعد إذْ المسبوقة بلفظ حين، مثل: حينئذٍ، أو ساعة مثل: ساعتئذٍ، أوعند، مثل: عندئذ، أو يوم، مثل: يومئذ.

4- تنوين المقابلة: وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء زائدتين عن مفرده، كالتنوين الوارد في قولك: هؤلاء مسلماتٌ، ومررت بمسلماتٍ، وسُمِّي بتنوين المقابلة؛ لأنه يقابل النون في جمع المذكر السالم.

5- كذلك من المعاني التي يفيدها التنوين الدلالة على الحاضر أو المستقبل: فاسم الفاعل المجرد من أل والإضافة، لا يعمل عمل فعله إلا إذا دلَّ على الحال أو الاستقبال، ويكون في هذه الحال معتمدًا على مسوّغ كالابتداء أو الاستفهام أو النفي، أو نحو ذلك، بحيث يوازن اسم الفاعل العامل في هذه الحال المضارع في حركاته وسكناته وعدد حروفه، فقولك: أنا كاتبُ الدرسِ، بضم كاتبُ، من غير تنوين، فإنك تعني في هذه الحال أنك كتبته في الماضي، أما قولك: أنا كاتبٌ الدرسَ، بتنوين لفظ كاتب، فالتنوين الوارد في المثال السابق أفاد الدلالة على المستقبل؛ لذا نصب المفعول به، وعلى هذا نجد أن التنوين قد يدل على الحدث في المستقبل، وعدم التنوين قد يدل على الحدث في الزمن الماضي.

أقسام التنوين: (الجمل، 2012، ص27-36)

يُقسم التنوين على قسمين:

أحدهما خاص بالاسم، والآخر مشترك فيه وفي غيره، ومن التنوين الخاص بالاسم: تنوين التنكير، وتنوين الصرف، وتنوين العوض، وتنوين المقابلة (أبوحيان، 1998، ج2/ ص667-668)، وسيأتي مزيد من التوضيح لاحقا لما خالف القاعدة في هذه الأقسام.

1-**تنوين التنكير**: وهو التنوين "الذي يلحق بعض الأسماء المبنية للتمييز بين معرفتها ونكرتها نحو: مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر، وصَهْ إذا أردت السكوت وَصَهٍ إذا أَرَدْتَ سكوتًا، وإيهِ إذا استزدْته من حديثٍ معلوم، وإيهٍ إذا استزدْته من حديثٍ مجهول، ويطّرد فيما آخره وَيْه، ولا يطرد في أسماء الأفعال"(أبوحيان، 1998، ج2/ ص667).

2-**تنوين العوض:** وهو يلحق(إذْ)عوضًا من الجمل المحذوفة المضاف إليها (إذْ) ولذلك لا يجتمعان، ومثاله: ﴿وأنتم حينئذٍ تنظرون﴾ [الواقعة: 84]، أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم، ويَلحق أيضًا الجمع المتناهي المعتل اللام الذي لا ينصرف رفعًا وخفضًا نحو: قام جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ونحو: يَرْمٍ علمًا، ويُعَيْلٍ تصغير يَعْلَى، وهو عوضٌ من الياء المحذوفة، وهذا هو مذهب سيبويه خلافاً للمبرد الذي زعم أنه عوضٌ من الحركة فقط، وقد عده بعض النحاة تنوين صرف (أبوحيان، 1998، ج2/ ص668)، ومما ظهر يتضح لنا أن تنوين العوض على ضربين:

"أحدهما: ما عوض من الإضافة كالذي في قوله تعالى: ﴿وانشقت السماء فهي يومئذٍ واهية﴾ [الحاقة: 61]، فإن أصله: فهي يوم إذ انشقت السماء واهية فحذفت الجملة، وجيء بالتنوين فالتقى ساكنان فكسرت الذال لالتقاء الساكنين، والثاني: كالذي في نحو: هؤلاء جوارٍ، وهذا يَرْمٍ في رجل سميته بـ يرمي، وكذا كل ما آخره ياء قبلها كسرة ما لا ينصرف نظير، من الصحيح كـ يُعَيْل تصغير(يَعْلَى)، فإنه نظير(يُعَيْمِر) تصغير يَعْمَر.

وكون هذا التنوين عوضاً لا تنوين صرف هو مذهب سيبويه والمبرد، إلا أن سيبويه جعله عوضًا من الياء والمبرد جعله عوضًا من ضمه الياء وكسرتها"(ابن مالك، 1982، ج2/ص63-64).

3-**تنوين المقابلة:** تنوين (مسلماتٍ) ونحوه من الجمع بالألف والتاء، فإنه جمع قصد به في المؤنث من سلامة نظم الواحد واتحاد لفظ الجر والنصب ما قصد في (مسلمين) ونحوه، فقوبلت الياء بالكسرة والنون بالتنوين.

ولذلك إذا سمي بـ مسلمات؛ بقي تنوينه كما يبقى نون (مسلمين) إذا سُمّي به، ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا أفضتم من عرفات﴾ [البقرة: 198]، فلو كان تنوين (مسلمات) تنوين صرف، لزال عند العلمية، كما يزول تنوين (مُسْلِمَةٍ) إذا صار علماً، فإن في كل واحد منهما بعد التسميةً من العلمية، والتأنيث ما في الآخر.

4-**تنوين الترنم:** وهو عوض من الترنم؛ لأن الترنم مد الصوت بمدةٍ تجانس حركة الروي في القافية، فالأصل إذا قيل تنوين الترنم: تنوين ذي الترنم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولسيبويه رأي في تنوين الترنم يقول فيه: "إما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الياء والألف والواو؛ لأنهم أرادوا مد الصوت، وإذا أنشدوا لم يترنموا"(ابن مالك، 1982م، ج2/ ص66)؛ فأهل الحجاز يدعون القوافي على حالها في الترنم.

وناس كثير من بني تميم يبدلون مكان المدة النون، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً، ولفظوا بتمام البناء، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد: قال العجاج: يا صاح ما هاج الدموع الذُّرَفَنْ(سيأتي تخريجه لاحقا)، "وكذلك يفعلون في الجر والرفع" (سيبويه، 1988، ج2/ ص225)، فهذا التنوين مخالف لغيره بوجهين:

أحدهما: أنه يلحق الاسم وغيره مما ينون في الأصل، وما لا ينون، والآخر: أنه يلحق في الوقف وغيره، وهذا التنوين يحذف في الوقف بعد غير الفتحة، ويبدل ألفًا بعد الفتحة، ولأجل الاشتراك فيه لم يمتنع مما فيه الألف واللام، كقول جرير: (سيأتي تخريجه لاحقا)

أقِلِّي اللوم عَاذِلَ والعتابا وقُولي إن أصبت لقد أصابا

5-**تنوين الغالي:** -أثبته الأخفش- وهو الذي يلحق القوافي المقيدة واستشهد عليه بقول رؤبة: وقاتم الأعماق خاوي المخترقن (سيأتي تخريجه لاحقا)، وقد اختلف النحاة في التنوين فبعضهم عدّه من خواص الأسماء كابن مالك في ألفيته، وآخرون يرون أنه خاص بالاسم ومميز له، إذ يرى ابن عقيل: أن التنوين الذي يختص به الاسم

إنما هو تنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض، وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف (ابن عقيل، 1980، ج1/ ص21)، وقد استدرك الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في هامش تحقيقه لكتاب شرح ابن عقيل بالقول: إن اعتراض ابن عقيل على ابن مالك "لا يرد على الناظم؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التي تلحق القوافي المطلقة تنوينًا إنما هي تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين، فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقي الذي وضع له لم يشملها، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقي، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم"(ابن عقيل، 1980، ج1/ هامش ص21)، وخلاصة القول: إن التنوين لا يخص الأسماء فقط، بل يتعداه إلى أنواع أخرى قد تكون للأسماء ولغيرها.

وقيل: إن أقسام التنوين عشرة (ابن هشام، 1985، ص444-450)؛ لأن التهانوي ذكر تنوين الغالي في تقسيمه للتنوين(التهانوي، 1996، ج1/ ص520)، من غير أن ينتبه إلى أنه القسم السادس، فزادوا سابعًا وهو تنوين المناسبة وهو اللاحق لما لا ينصرف، وثامنًا: وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق للمنادى المبني على الضم بالرفع أو النصب، وتاسعًا: وهو التنوين الشاذ وفائدته مجرد تكثير اللفظ مثل: تنوين هؤلاءٍ، وعاشرًا: تنوين الحكاية وهو اللاحق لبعض الأمثلة الموزونة، مثل: مضرابٌ وزنُ مفعالٍ، ضاربةٌ وزنُ فاعلةٍ، فكل من مفعال وفاعلة ممنوعان من الصرف؛ لعلمية الجنس والتأنيث، ونوّنا لمجرد حكاية موزونهما؛ لذا كانت الدراسة فيما تجاوز التنوين الاسم المنصرف، ودخل على غيره مما لا يستحق تنوينًا.

المطلب الثاني: ما خالف القاعدة في باب التنوين:

خالف التنوين أحكامه وأغراضه في قضايا متعددة، ولعل أبرزها:

1- تنوين الممنوع من الصرف:

تعدُّ بعض الأسماء ممنوعة من الصرف لأسباب وضعها النحاة والصرفيون، ومنعها من الصرف يعني عدم قبولها للتنوين وللكسرة، لكن بعض هذه الأسماء الممنوعة من الصرف نُوّنت مخالفة للقاعدة النحوية التي جاءت عليها، ومنها:

أ) تنوين صيغة منتهى الجموع[1]: وهذا جاء في قراءات لبعض آي القرآن الكريم، فمثلا في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: 4]، قرأ بعض القُرّاء: سَلَاسِلا بالتنوين! قال ابن محيسن:" سلاسلا بالتنوين، وإبداله ألفًا وقفًا ؛ لأن ما قبله وهو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (آية 3) منوّن منصوب، قال الكسائي وغيره من الكوفيين: إن بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف إلّا أفعل التفضيل، وقال الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة - وهو من البصريين-: "إن بعض العرب وهم بنو أسد يصرفون جميع ما لا ينصرف؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، وقرأ الباقون(سلاسل) بعدم التنوين، ممنوعًا من الصرف، على الأصل في صيغة منتهى الجموع" (ابن محيسن، 1997، ج3/ص319-320) ، والقراءة بالصرف وعدمه قراءة سبعية (درويش، 1994، ج10/ ص314)، وذكر ابن عاشور أنه "إِذَا كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُمْنَعَ مِنَ الصَّرْفِ لِأَنَّهُ عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ تَعَيَّنَ أَنَّ قِرَاءَتَهُ بِالتَّنْوِينِ لِمُرَاعَاةِ مُزَاوَجَتِهِ مَعَ الِاسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ بَعْدَهُ وَهُمَا أَغْلَالًا وسَعِيرًا، وَالْمُزَاوَجَةُ طَرِيقَةٌ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، وَمِنْهَا" (ابن عاشور، 1984، ج29/ ص378): قَوْلُ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنِسَاءٍ: "ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"[2]؛ فَجَعَلَ (مَأْزُورَاتٍ) مَهْمُوزًا وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ لَكِنَّهُ هُمِزَ لِمُزَاوَجَةِ مَأْجُورَاتٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم فِي حَدِيثِ سُؤَالِ الْمَلَكَيْنِ الْكَافِرَ:" فَيُقَالُ لَهُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ"[3]، وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ: وَلَا تَلَوْتَ؛ فالفعل من الواوي، وليس من اليائي. وَمِنْهُ قَوْلُ الشاعر:

هَتَـاكُ اخْبِيَـةٍ وَلاجُ ابْوِبَـةٍ يُخَالِطُ البِرُّ مِنْهُ الجِدّ وَاللِينَا

(البيت لابن مقبل في ذيل ديوانه ص406)، فَقَوْلُهُ: أَبْوِبَةٍ، جَمْعُ بَابٍ، وَحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: أَبْوَابٍ، على أن قراءة التنوين قِرَاءَةٌ مَتِينَةٌ يُعَضِّدُهَا رَسْمُ الْمُصْحَفِ، فالمزاوجة من وجهة نظر ابن عاشور هي سبب تنوين (سلاسل)، وهذا الأمر خلاف القاعدة النحوية - أي تنوين صيغة منتهى الجموع الممنوعة من الصرف- قال الآلوسي: "فهو لغة غير فصيحة لا ينبغي التخريج عليها" (الآلوسي، 1995، ج15/ ص87). وبَعْضُ الْعُلَمَاءِ اعْتَذَرَ تَبَعًا لِلطِّيبِيِّ عَنِ الْقِرَاءَةِ بِالتَّنْوِينِ فِي قَوْلِهِ (سَلَاسِلَا) أَنَّهُ مِنَ الِاخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ الْأَدَاءِ كَالْمَدِّ وَالْإِمَالَةِ وَتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ، وَأَنَّ الِاخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ لَا يُنَافِي التَّوَاتُرَ (الزمخشري، 1987، ج4/ص667؛ ابن عاشور، 1984، ج29/ص379).

ومن الممنوع من الصرف لأنه على صيغة منتهى الجموع كلمة (قَوَارِيرَا) التي جاءت في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا (15) قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: 15-16]، قال ابن خالويه: "يقرآن معًا بالتنوين وبالألف في الوقف، وبطرح التنوين فيهما، والوقف على الأول، وعلى الثاني بغير ألف، إلا ما روي عن حمزة أنه كان يقف عليهما بغير ألف، فالحجة لمن قرأهما بالتنوين أنه نوّن الأولى لأنها رأس آية وكتابتها في السواد بألف، وأتبعها الثانية لفظًا لقربها منها وكراهية للمخالفة بينهما،

1() صيغة منتهى الجموع تقتضي المنع من صرف الاسم، ولكن الشاعر قد صرف هذه الكلمة ونونها حين اضطر لإقامة الوزن، ونظيره قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

وقول زهير بن أبي سلمى:

وقول سحيم:

ينظر: تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد على الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري (400/2).

2() الحديث أخرجه ابن ماجه عن علي أمير المؤمنين رضي الله عنه، وأبو يعلى عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ورواه الخطيب من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورمز السيوطي لصحته، وقال الدميري: "ضعيف انفرد به ابن ماجه وفي سنده ضعف". وضعّفه الشيخ الألباني في: السلسلة الضعيفة برقم (2742)، وضعّفه أيضا في: ضعيف الجامع برقم (1785)

3() الحديث أخرجه الإمام أحمد (3/3- 4): ثنا أبو عامر: ثنا عبَّاد بن راشد عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال: شهدت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جنازة، فقال رسول الله- صلى الله عليه وسلم -:... فذكره. وكذلك أخرجه ابن جرير في التفسير (143/13)، وابن أبي عاصم في السنة (865/418-417/2)، والبزار (413-412/1) من طريقين آخرين عن أبي عامر عبد الملك بن عمرو به، والبخاري ومسلم في صحيحيهما. وصححه الإمام الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (3394)، وفي صحيح الترغيب والترهيب برقم (3555).

وهما سيان كما قال الكسائي: ألا إن ثمودًا كفروا ربهم ألا بعدًا لثمود، فصرف الثاني لقربه من الأول، والحجة لمن ترك التنوين أنه أتى بمحض قياس العربية؛ لأنه على وزن (فواعيل)، وهذا الوزن نهاية الجمع المخالف لبناء الواحد فهذا ثقل، وهو مع ذلك جمع، والجمع فيه ثقل ثان، فلما اجتمع فيه ثقلان منعاه من الصرف، فأما الوقف عليه في هذه القراءة بالألف فاتباع للخط؛ ولأن من العرب من يقول: "رأيت عُمرًا"، فيقف على ما لا ينصرف بالألف" (ابن خالويه، 1981، ص358-359).

وفي هذا الموضع ذكر ابن عادل الحنبلي أن القراء فيهما على خمس مراتب (الحنبلي، 1998، ج20/ص33): إحداها: تنوينهما معًا، والوقف عليهما بالألف، والثانية: عدم تنوينهما، وعدم الوقف عليهما بالألف، والثالثة: عدم تنوينهما، والوقف عليهما بالألف، وعلى الثاني دونها، والرابعة: تنوين الأول دون الثاني، والوقف على الأول بالألف، وعلى الثاني دونها، والخامسة: عدم تنوينهما معاً، والوقف على الأول بالألف، وعلى الثاني دونها.

فأما من نونهما فكما مرّ في تنوين (سلاسل)؛ لأنها صيغة منتهى الجموع، و(سلاسل) على وزن مفاعل، و(قوارير) على وزن مفاعيل، والوقف بالألف التي هي بدل من التنوين، فيه موافقة للمصاحف المرسومة؛ لأن "لَفْظَ قَوارِيرَا الثَّانِي، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لَفْظِيًّا، وغرضه زِيَادَة تَحْقِيق أَنَّ لَهَا رِقَّة الزُّجَاجِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِإِفَادَةِ التَّصْنِيفِ؛ فَحُسْنُ التَّنْسِيقِ فِي آنِيَةِ الشَّرَابِ مِنْ مُكَمِّلَاتِ رَوْنَقِ مَجْلِسِهِ" (ابن عاشور، 1984، ج29/ص393). فتَنْوِينُ قَوارِيرا الْأَوَّلِ جاء مُرَاعَاة لِلْكَلِمَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي الْفَوَاصِلِ السَّابِقَةِ وَاللَّاحِقَةِ مِنْ قَوْله تعالَى: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا﴾ [الْإِنْسَان: 5] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تَقْدِيرًا﴾، أما تَنْوِينُ الثَّانِي فجاء لِمُزَاوَجَةِ اللفظ مَعَ نَظِيرِهِ (ابن عاشور، 1984، ج29/ص393)، ولكن حتى لو قلنا بالمزاوجة هنا فهذا لا يعني أن تنوين (قوارير)، وهي صيغة منتهى الجموع موافق لقاعدة النحويين في عدم تنوين الممنوع من الصرف.

2- تنوين الأسماء المبنية:

مثل: سيبويه، ونفطويه وما جاء على شاكلتها، وهذه الأسماء أعجمية، ونُوّنت للفرق بين العلم الموسوم بهذا الاسم، ومن شابهه في بعض صفاته، وسموا تنوينها بتنوين التنكير، وهذا من إضافة الدال إلى المدلول (الحازمي، 2010، ص51)، فالتنوين يدل على تنكير مدخوله، وضابطه: أنه اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير... أما فائدة هذا التنوين إذا دخل على الاسم المبني فهي التفريق بين المعرفة والنكرة، لذا لا يدخل سوى بابين اثنين لا ثالث لهما: الأول: اسم الفعل: كصه ومه، والآخر: العلم المختوم بويه: كسيبويه، وخالويه، إلا أنه في العلم المختوم بويه يعدّ قياسيًا يقاس عليه، وفي اسم الفعل يعدّ سماعيًا، لا يقاس عليه، تقول: جاء سيبويهِ وسيبويهِ، أما صه وصه، فصهْ: اسم فعل بمعنى: اسكت (الأهدل، 1990، ج1/ ص31). ومما خالف القاعدة مجيء تنوين للأسماء المبنيات يقال له: "تنوين الشذوذ"، حُكي: "هؤلاءٍ قومُك" بتنوين هؤلاءٍ؛ لتكثير اللفظ (الأزهري، 2000، ج1/ ص31؛ الصبان، 1997، ج1/ ص51)، وقد سماه بعضهم التنوين الشاذ؛ لأنه خارج عن أقسام التنوين، وقيل: التحقيق أنه نون زيدت في آخر هؤلاء وليس بتنوين (المرادي، 1992، 149)، وهذا فيه نظر؛ لأن الذين حكوه سموه تنوينًا، وهذا دليل على أنهم سمعوه في الوصل دون الوقف (ابن هشام، 1985، 449).

ب) تنوين الأسماء المؤنثة الثلاثية الأحرف الساكنة الوسط، مثل: مصر، وهند، ودعد، أما صرف مصر؛ فلأن أصل المِصْر: الحدّ، ومُصور الدار: حدودها (ابن منظور، 1991، مادة مصر (ج5 /ص175). قال عدي بن زيد:

وَجَاعِلُ الشَّمْسِ مِصْرًا لَا خَفَاءَ بِهِ بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا

ومن صَرف مصر ما جاء في قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: 61]، فهنا نوّنت مع اجتماع العلمية والتأنيث؛ لأنه ثلاثي ساكن الْوَسَطِ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ مَعَ حُصُولِ السَّبَبَيْنِ، وَبِهِ قَالَ الْأَخْفَشُ[4] وَالْكِسَائِيُّ[5]. وَقَالَ الْخَلِيلُ[6]، وَسِيبَوَيْهِ[7]: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَقَالَا: إِنَّهُ لَا عِلَّةَ هُنَا لِأَنَّهُ أَرَادَ مِصْرًا مِنَ الْأَمْصَارِ، وَلَمْ يُرِدِ الْمَدِينَةَ الْمَعْرُوفَةَ، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ" (الشوكاني، 1993، ج1/ ص108)، بل إن سيبويه متشدد في هذا الأمر، ومنع تنوين الاسم الأعجمي، ولو كان ثلاثيا ساكن الوسط، قال: "فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجميًّا، لم ينصرف وإن كان خفيفا؛ لأن المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجميًا، بمنزلة المذكَّر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسما مؤنثًا، ألا ترى أنَّك لو سَمَّيت مؤنثًا بمذكر خفيف لم تصرفه، كما لم تصرف المذكَّر إذا سميته بعناق ونحوها." (سيبويه، 1988م ،ج3 /ص242).

وما دفع سيبويه والخليل للقول بمنع تنوين مصر وأخواتها أن في بعض المصاحف جاءت كلمة (مصر) بغير تنوين في هذا الموضع؛ إذ " قرأ الحسن: مِصْرَ بغير تنوين[8]، وقال: الألف زائدة من الكاتب، وكذلك في بعض مصاحف عُثْمان، ومصحف أبيّ، وابن مَسْعُود كأنهم عَنَوْا مكانًا بعينه، وهو بلد فرعون وهو مروي عن أبي العالية"(الحنبلي، 1998، ج2/ص120)، ويأتي الشيخ محمد متولي الشعراوي بخلاصة يقول فيها: " الشيء الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث إذا كان لبقعة أو مكان، مرة تلحظ أنه بقعة فيبقى مؤنثاً، ومرة تلحظ أنه مكان فيكون مذكرا ، فإن كان بقعة فهو علم ممنوع من الصرف، وإن كان مكانا تكون فيه علمية وليس فيه تأنيث، ومرة تكون هناك علمية وأهمية ولكن الله صرفها في القرآن الكريم، من مثل كلمات: نوح، ولوط وشعيب، ومحمد، وهود، كل هذه الأسماء كان مفروضًا أن تمنع من الصرف ولكنها صرفت، فقيل في القرآن الكريم: نوحًا، ولوطًا، وشعيبًا، ومحمدًا، وهودًا... ولكن الثابت في القرآن الكريم أن (مصر) التي لم تنون هي علم على مصر التي نعيش فيها، أما (مصرًا) التي خضعت للتنوين فهي تعني كل وادٍ فيه زرع."(الشعراوي، 1997، ج1/ص366-367).

ومن الممنوع من الصرف الذين نوّن في هذا المبحث: هِنْد، ودَعْد، وقِدْر، وعَنْز، وجُمْل، ونِعْم (سيبويه، 1988، ج2/ص241)، وقد صُرِفُوا لخفتهم

4() لكن الأخفش في معاني القرآن (105/1-106) لم يقل ذلك، بل ذكر أن من العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه، وما جاء في المتن من قول نُسب إلى الأخفش ذكره الشوكاني في فتح القدير 108/1.

5() ما جاء في المتن من قول نُسب إلى الأخفش ذكره الشوكاني في فتح القدير 108/1.

6() ينظر: العين، للفراهيدي، د ت، مادة مصر ج7/ص123.

7() ينظر: الكتاب، لسيبويه ج3 /ص242.

8() ذكر هذه القراءة الطبري في تفسيره ج2/ص21؛ وأبو البقاء العكبري في التبيان في إعراب القرآن ج1/ص69.

وسكون وسَطهم، وبعض العرب لا تصرفهم، وهو الأولى (ابن هشام، 1984، 596)، قال الشاعر:

لَـمْ تَتَلَفَّـعْ بِفَضْـلِ مِئْزَرِهَـا دَعْـدٌ وَلَـمْ تَسْـقَ دَعْـدُ فـي الْعُلَبِ

(البيت لجرير في ملحق ديوانه ص1021) فجمْعَ الشاعر بين الأمرين. وهنا تنبيه مهم أورده الصبان في حاشيته قال: "ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور... لأن السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف."(الصبان، 1997، ج3/ص373، الأزهري، 2000، ج332/2)، وكلامه مهم فلا علة مع الذين أجازوا تنوين الاسم الثلاثي الساكن الوسط غير التخفيف، والتخفيف معارض لعلتين أساسيتين في منع الاسم من الصرف، وهذا يعني أن تصريف الأسماء المذكورة مخالف للقاعدة النحوية.

ج) تنوين الأسماء المؤنثة الثلاثية الأحرف محركة الوسط والرباعية الأحرف، مثل: سَحَر، وغَدْوَة، وبُكْرَة، وعَشِيَّة، فهي إذا نوّنت كانت نكرات، قال تعالى: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: 34]، وقال: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: 11]، وإذا لم تنون فهي معارف، أي سحر يوم معين، وغدوة يوم بعينه، وبكرة يوم بعينه (السامرائي، 2000، ج305/3)، وذكر محمد عيد في كتابه (النحو المصفى) قاعدة عامة في الأسماء المؤنثة الممنوعة من الصرف، قال: " في هذا النوع تفصيل لمنعه من الصرف، ذلك أنه إن كان زائدًا على ثلاثة أحرف... منع من الصرف مطلقا دون محترزات فإذا كان ثلاثيًا محرك الوسط، مثل: سحَر، ملَك، سقَر منع أيضا من الصرف، وإن كان ثلاثيا ساكن الوسط أعجميًّا -أصله غير عربي- منع من الصرف، مثل (حمْص، كَرْك، بلْخ)" (عيد، ص43)، وذكر بعضهم تنوينا لاحقا لما لا ينصرف من الأسماء المؤنثة، كقول امرئ القيس:

ويـوم دخلـتُ الخِـدْرَ خِـدْرَ فقالتْ: لكَ الويْلاتُ إنكَ مُرْجِلِي

(البيت لامرئ القيس في ديوانه ص11)، وهذا سببه ضرورة موسيقا الشعر ونغمته التي تتمثل في أوزانه وقوافيه، فإذا لم تستقم هذه الموسيقا إلا بتنوين الاسم الممنوع من الصرف (عنيزة)، كانت تلك ضرورة تبيح للشعراء هذا التنوين، وهذا التنوين أيضا مخالف للقاعدة النحوية.

3- تنوين الاسم المعرف:

الاسم المعرّف لا يلحقه تنوين؛ لأن التعريف زيادةٌ على أوّل الاسم، والتّنوين زِيَادَةٌ على آخره فلم يَحْتَمِلْ الجمع بين زيادتين(ابن الصائغ، 2004، ج1/ ص163)، وهذا يعني أن المعرف بالألف واللام، والمضاف، إما أن يقال: إنهما منصرفان أو غير منصرفين، فالقول إنهما منصرفان غير صحيح على مقتضى التعريف؛ إذ لم تتصف بالصرف وهو التنوين، وهذا بالحسّ، وإذا لم تتصف به لم يصح أن يقال: إنها منصرفة، والقول إنها غير منصرفة باطل، وإن لم يلحقه الصرف الذي هو التنوين، وهذا بإجماع (الشاطبي، 2007، ج5/ ص578)، وأيضًا يطلق النحويون على المضاف، وذي الألف واللام الانصراف كثيرا، فيقولون: إن غير المنصرف إذا أضيف أو دخلته الألف واللام انصرف، ولا يقال: إن الألف واللام، والإضافة، لما كانا يعاقبان التنوين سمي ما هما فيه منصرفًا حكمًا للمعاقب بحكم ما عاقبه، ولذلك دخله الجر مع الألف واللام والإضافة، فلا غرو أن سموه منصرفا (الشاطبي، 2007، ج5/ ص578)، مما مرّ سابقًا وجدنا أنه لا تجتمع أل التعريف ولا الإضافة مع التنوين في اسم، ولكن هذه القاعدة خُولفت أيضًا، على ما سيأتي:

أ) تنوين المعرف بـ ال التعريف:

في القافية المطلقة[9] يأتي تنوينُ التَرنُّم، وهو: بدل من حرُوف الإطلاق، عِوَضًا من مدَّاتِ التَّرَنُّمِ، فالمبدل من الألف، كقول العجاج:

يَـا صَـاحِ مَـا هَـاجَ الـدُّمُوعَ مِـنْ طلـلٍ امْسَـى تَخَـالُ بِهِ

(للعجاج في ديوانه ص104)

والمبدل من الواو، كقول الشّاعر:

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طلوحٍ سُقِيْتِ الغَيْثَ ايَّتَهَا الخِيَامُنَ

(لجرير الخطفي في ديوانه ص278).

والمبدل من الياء، كقول جرير:

أَيْهَاتَ مَنْزِلَنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الأَيَّامِنَ

(البيت لجرير الخطفي في ملحق الدّيوان ج2/ص1039).

إن دخول تنوين الترنم على (الذرفن) وهو اسم معرف بـ أل، وعلى(الأيامن) وغيرها من الأسماء المعرفة المذكورة في الشواهد التي معنا، وقع مع أن أل عرّفت الاسم، والتنوين المختص بالاسم ينافي التعريف؛ لأنه يدل على عدم اختصاصه بفرد معين من أفراد جنسه، ولما دخل التنوين على المعرف بـ أل تبين أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم، ودليل ذلك دخوله على الفعل، وهذا شاذ؛ لأن التنوين نفسه لا يلحق إلا الأسماء المعربة (ابن هشام، د ت، ج1/ص41) على ما سيأتي، وتنوين الاسم المعرف ليس بجائز(ابن جني، 1962، ص97).

وهناك تنوينٌ غال، وهو: يختصُّ بالقافية المقيَّدة، كقول رُؤْبَةَ:

وَقَـاتِمِ الأَعْمَـاقِ خَـاوِي مُشْتَبِهِ الاعْلامِ لمَّاعِ الخَفَقَنْ

(الرجز لرؤبة في ديوانه ص104).

والتنوين الغالي زاده الأخفش، وسمّاه بذلك؛ لأنّ الغلو الزّيادة، وهو زيادة على الوزن، وسمّي الحركة التي قبل لحاقه غُلُوًّا، وزعم ابن الحاجب أنّه إنّما سُمّي غاليًا؛ لقلّته، ونفاه السّيرافيّ، والزّجّاج (المرادي، 1992، ص147-148؛ والأزهري، 2000، ج1/ص28؛ وابن هشام، د ت، ج1/ ص42).

يرى بعض النحاة أن التنوين في الكلام علامة لانفصال الاسم، ولكنهم أدخلوه في القوافي في الاسم المعرف بالألف واللام، إشعاراً بتمام البيت وانفصاله عما بعده (السهيلي، 1992، ص151).

ومن التنوين الداخل على الاسم المعرّف بـ أل ما جاء في القرآن الكريم، في ثلاثة مواضع منه، وكلها في سورة الأحزاب، هي: قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[الأحزاب: 10]، وفي قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ يَالَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا (66) وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا (67)﴾ [الأحزاب: 66-67]، فذهب الخليل إلى عدّه ألف خروج

9() القافية المطلقة: ما كان رويّها متحرّكًا. ويلحقها التّنوين في لغة بني تميم وقيس. يُنظر: الكتاب (207/4)؛ والأصول في النحو لابن السراج (386/2)؛ وسرّ صناعة الإعراب (501/1)؛ والجنى الدّاني للمرادي (146).

وترنم ولا يكون إلا في رؤوس الآي، أو عند القوافي، وأنهم إنما فعلوا ذلك لبُعد الصوت (الفراهيدي، 1995، 255)، وأما ابن جني فذهب إلى القول: إن ذلك لإشباع الفتحة للوقف على رؤوس الآي، فقال: "زيدت هذه الألفات في أواخر هذه الأسماء التي لا تنوين فيها لإشباع الفتحات، وتشبيه رؤوس الآي بقوافي الأبيات" (ابن جني، 1985، ج2/ ص135) ، وأما الثعالبي فيرى أن العرب تزيد وتحذف حفظا للتوازن وإيثارًا له؛ لذا زيدت الألف في: الظنونا، الرسولا، والسبيلا (الثعالبي، 2000، ص369)، وهذه الأقوال تثبت أن هذه الألف، المذكورة في الآيات إنما هي ألف تنوين الترنم، وأنها اجتمعت في كلمة واحدة مع أل التعريف، وأنكر بعضهم أن تكون تلك النونات من التنوين؛ لثبوتهما مع أل، وفي الفعل، وفي الحرف، وفي الخط والوقف (ابن هشام، د ت، ج1/ ص43)، ولحذفهما في الوصل، حتى يخرج من إشكال مخالفة التنوين للقاعدة النحوية، ولكن الشواهد المذكورة حجة عليه لا له.

ب) تنوين الاسم المعرف بالإضافة:

هذا التنوين ذكره بعضهم، في رواية قول الشاعر:

أَلا فَتَــى مِــن بَنِــي ذُبْيَــانَ وَلَــيسَ حَــامِلِنِي إلا ابْــنَ عَمِّاتِهَا

(البيت لأبي محلّم السعدّي في: المبرد، دت، ج1/ص285)

ذكر غير واحد أن الزمخشري يرى أن الناس تقول: "حاملني هذا العكم" (الزمخشري، 1998، ج1/ص214) ، وقد ذهب إلى أن النون في حاملني تنوين هشام (أبو حيان، 1997، ج4/ ص265) فأجاز: (هذا ضاربنك وهذا ضاربني)، بإثبات التنوين مع الضمير، وجعل هشام إثبات هذا النون الذي هو التنوين نظير إثبات نون التثنية ونون الجمع مع الضمير في الضرورة (تيمور، 2002، ج2/ ص188)، ورأى غيره أن هذا لا يجوز؛ لأن هذه الشواهد مصنوعة (الزمخشري، 1998، ج1/ ص214)، وعلى ذلك رأينا أن لحاق نون التنوين للاسم المضاف مخالف لقواعد النحويين؛ لأن الإضافة أغنت عن التنوين – هذا لمن رأى أن هذه النون هي نون التنوين– وبعضهم يرى أنها نون وقاية (ابن هشام، د ت، ج1/ص 128)، ومن رأى أنها تنوين فالبيت حجة له على مخالفة دخول التنوين للقاعدة في هذه المسألة.

4- تنوين المنادى العلم:

"المنادَى المُستحقُّ البناءِ على الضمّ، إذا اضطُرَّ الشاعر إلى تنوينه جازَ تنوينُهُ مضمومًا أو منصوبًا، ويكونُ في الحالة الأولى مَبنيًّا، وفي الثانية مُعربًا منصوبًا كالعلم المضاف" (الصبان، 1997، ج1/ ص50؛ النجار، 2001، ج3/ص260؛ الغلاييني، 1993، ج3/ص151)، فيكون دُخُول التَّنْوِين هَا هُنَا كدخوله على اسْم مَرْفُوع لَا ينْصَرف، وَلكنه دخل لِأَن مَا بعده من تَمام الِاسْم الَّذِي قبله فَصَارَ التَّنْوِين كحرف فِي وسط الِاسْم فَلم يكن إِلَّا النصب بِمَا دخل الِاسْم من التَّنْوِين والتمام (المبرد، دت، ج4/ ص224)، سواء كان علمًا أو نكرة مقصودة (الأزهري، 2000، ج2/ ص221)، فمن الأول: قول الشاعر:

سَلامُ اللهِ يـا مَطـرٌ عَلَيْهـا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

(البيت للأحوص الأوسي في ديوانه ص189)، وقول الآخر يخاطب جَمَله:

حَيِّيْــكَ عَــزَّةَ بَعْــدَ الهَجْــرِ فَحَــيِّ، وَيْحَكَ، مَنْ حَيَّاكَ، يا جَمَلُ
لَيْسَتْ التَحِيَّــةُ كانَــتْ لِــي مَكَّــانَ يــا جَمَــلُ حُيِّيــتَ يــا رَجُلُ

(البيت لكثير عزة في ديوانه ص453)

ومن الثاني المنصوب، قول الشاعر:

ضَــرَبَتْ صَــدْرَها إلَــيَّ يا عَدِيًّا، لَقَدْ وَقَتْكَ الأواقي

(البيت للمهلهل بن ربيعة في ديوانه ص59)

وأما اسم الجنس المعين بالقصد، فقلما يرد إلا منصوبًا (ابن مالك، 1982، ج3/ ص1305)، فهو نكرة مقصودة، كما في قول الشاعر:

اعَبْدًا حَلَّ في شَعْبَي غَرِيبًا ألؤمًــا لا ابَالَــكَ وَاغْتِرَابَــا

(البيت لجرير الخطفي في ديوانه ص650).

بتنوين عبدًا مع نصبه على الإعراب إجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة (شرح التصريح، 2000، ج2/ص221)، وهم إذا صَرَّفُوا المبنيَّ للضرورة رَدُّوهُ إلى الأصل (الأنباري، 2003، ج1/ص253) فيا مطرًا، يشبّه بقوله: يا رجلا، فيجعله إذا نُوّن وطال كالنكرة. ولم نسمع عربيًا يقوله، وله وجه من القياس (سيبويه، 1988، ج2/ 203)، ولكن ما يُرْوَى من هذا شَاذٌّ لا يقاس عليه (الأنباري، 2003، ج1/ص254).

5- تنوين الفعل:

دخل تنوين على الفعل، والأصل أن التنوين خاص بالأسماء، كما في قول جرير:

أَقِلِّي اللَوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ وَقُــوْلِي إنْ أَصَــبْتُ لقَــدْ أَصَابَنْ

(البيت لجرير بن عطية الخَطَفي التميمي في ديوانه ص813).

فجيء بالتنوين بدلًا من الألف لأجل الترنم (الأزهري، د ت، ج1/ ص27)، ودخل أيضا التنوين الغالي على الفعل كما في(يأتَمِرْنْ)في قول امرئ القيس:

اجَــارِ بْــنَ عَمْــرٍو كَــانِّي وَيَعْــدُو عَلَــى المَــرْءِ مَــا يَأْتَمِرْنْ

(البيت له في ديوانه ص154).

وفي قول العجاج:

مَـا هَـاجَ احْزَانًـا وَشَـجْوًا قَدْ مِنْ طَلَلٍ كَالاتْحَمِيِّ انْهَجَنْ

(البيت للعجاج في ديوانه ص7).

إن دخول تنوين الترنم على الفعل (أصاب)، وهو فعل ماضٍ، ودخول تنوين الغالي على (أنهجن) وهو فعل ماضٍ أيضًا، وعلى الفعل (يأتمرن) وهو فعل مضارع، دلالة على أن التنوين غير مختصّ بالاسم، ومن ثم فلا يكون دليلا على اسمية ما يدخل عليه كتنوين التنكير (ابن هشام، د ت، ج1/ص41)؛ لذا عددناه مخالفا لقواعد النحويين القائلة باختصاص التنوين للاسم.

6- تنوين حرف المعنى:

يلحق تنوين الغالي الحرف، وهذا مخالف للقول باختصاص التنوين للأسماء فقط، إذ جاء في قول رؤبة:

قَالتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى كَانَ فَقِيْرًا مُعْدِمًا قَالتْ وَانْ

(البيت لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص186)، ولو بحثنا تنوين التّرنّم لوجدناه يلحق الحروف أيضا، كقول النّابغة الذّبيانيّ:

آزِفَ التَرَحُّــلُ غَيْــرَ انَ لمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَانْ قَدِنْ

(البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص89).

إن دخول التنوين الغالي على الحرف (إن) وهو حرف شرط، ودخول تنوين الترنم على (قد) وهو حرف

تحقيق، دلالة على أن التنوين غير مختصّ بالاسم، ومن ثم فلا يكون دليلا على اسمية ما يدخل عليه كتنوين التنكير(ابن هشام، د ت، ج1/ص41)؛ لذا كان تنوين الحرف مخالفا لقواعد النحويين.

7- تنوين العلم الموصوف:

يحذف التنوين من الاسم النكرة لزومًا للإضافة ولشبهها(ابن هشام، 1985، ص448)، ولا ينوّن المعرفة، ولكن هذه القاعدة أيضا خُولفت، فوجدنا العلم الموصوف نُوّن، في قول الشاعر:

جَارِيـةِ مِنْ قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَـهْ كَأَنَّمـا خِلِيَـةِ سَـيْفٍ مُذهَبَـهْ

(البيت للأغلب العجلي في ديوانه ص148).

فخالف القاعدة (الصبان، 1997، ج1/ص54)، وذهب بعضهم إلى القول: إن الشاعر لجأ إليه هنا ضرورة؛ لأن إثبات التنوين فيما اجتمع فيه شروط منع التنوين يعدّ ضرورة (ابن هشام، د ت، ج2/ص56)، وهنا نُوّنَ قيس المنعوت بابن، في غير النداء اضطرارًا، وحجتهم في الاضطرار لا تنافي مخالفة الشاعر للقاعدة النحوية، بل تظهر سبب مخالفة الشاعر للقاعدة.

8- حذف تنوين الاسم النكرة:

يحذف التنوين مخالفًا قاعدته قليلاً؛ لالتقاء الساكنين إذ التنوين ساكن أبدًا إلا أن يلاقي ساكنًا(سيبويه، 1988، ج4/ ص152) فيكسر ويقرأ: وعذابِنِ ارْكُضْ، كما في قوله تعالى: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ (41) ارْكُضْ﴾ [ص: 41-42]، وقد قرئ:(وعذابنْ ارْكُض) بالضم، وقد يحذف التنوين أيضًا كما في قول الشاعر:

فَألْفَيْتَـــهُ غَيْـــرَ مُسْـــتَعْتِبٍ وَلا ذاكِـــرِ اللهَ إلا قَلِـــيلا

(البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص123).

حُذف التنوين من (ذاكر)؛ لالتقائه مع اللام الساكنة في لفظ الجلالة الله، وجاءت الآية بنصب الاسم الشريف، وعلى هذا فلا دليل في قراءة من قرأ ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةَ﴾ [الحج: 35] بنصب الصلاة (الزمخشري، 1987، ج3/ص157)، على أن حذف النون لتقصير الصلة، لاحتمال كونه لملاقاة اللام الساكنة، وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافة، ليتماثل المتعاطفات في تعين التنكير، وقرئ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: 2]، بترك تنوين أحد (أبو حيان، الأندلسي، 2001، ج3/ص460)؛ لتتماثل الكلمات في ترك التنوين، وقرئ: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾[يس: 40]، بترك تنوين (سابق) ونصب (النهار)،(أبو حيان، الأندلسي، 2001، ج9/ص69)؛ ليماثل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة (ابن هشام، 1985، ص844)، وأما قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾[التوبة: 30]، فقد قرئ بالتنوين وبغير التنوين (ابن زنجلة،1982، ص317؛ وابن خالويه، 1981، ص174)، فمن نَوَّنَ جعله مبتدأ و(ابنُ الله) الخبرَ حكايةً عن مَقالِ اليهود، ومَن حذف التنوينَ منه جعله وصفًا، وقدر مبتدأً محذوفًا، تقديرُه: هو عزيرُ بنُ الله، فيكون (هُوَ) مبتدأً، و(عزيز) الخبرَ، و(ابنُ الله) صفتَه. وهذا فيه ضعفٌ عند بعضهم؛ لأن عزيزًا لم يتقدّم له ذكرٌ فيُكْنَى عنه، والأشبهُ أنّ يكون أيضًا خبرًا إلّا أنّه حُذف منه التنوين لالتقاء الساكنَيْن من قبيل الضرورة (ابن يعيش، 2001، ج1/ص334).

الخاتمة

أقتصر البحث على دراسة موضوع الشذوذ في التنوين خاصة، وقد عُني بجزئيات الموضوع وجمعها إلى بعضها، ولم يذكر صلة هذا الموضوع ببقية موضوعات النحو الأخرى إلا لماماً، وخلص البحث إلى الآتي:

1-التنوين مصدر من بَاب التفعيل، يُقَال: نونته: أي أدخلته نونا، ويقال له أيضًا:(التنوينة).

2-لم يُدرس ما شذّ في باب التنوين دراسة خاصة به كما تناولته هذه الدراسة.

3-أهم الدلالات التي يفيدها التنوين: الدلالة على خفة الاسم، والدلالة على التنكير وعدم التحديد، والدلالة على التعويض.

4-يُقسم التنوين على قسمين: أحدهما خاص بالاسم المتمكن، والآخر مشترك فيه وفي غيره، وهذا يعني أن التنوين ليس خاصًا بالأسماء على الإطلاق، وإنما يشذ فيكون في الأفعال، والحروف، والأسماء غير المتمكنة.

5-لا حجة لمن اشترط تنوين الاسم الممنوع من الصرف من الثلاثي الساكن الوسط، فالعلة لا يمكن أن تتحقق فيما قاله بعضهم، لذا تنوين الثلاثي ساكن الوسط شاذّ، ولا يقاس عليه.

6-يجوز تنوين المعرّف، سواء أكان معرّفا بأل أم بالإضافة.

7-يجوز تنوين العلم الموصوف، وتنوينه شاذّ أيضًا.

8-قد يُحذف التنوين من الاسم النكرة للتخفيف، وهذا شاذّ أيضًا.

مصادر البحث ومراجعه:

القرآن الكريم.

ابن الأثير، أبو السعادات، (2000): *البديع في علم العربية*، تـ: فتحي أحمد علي الدين، د. ط، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن الحاجب، جمال الدين، (2010): *الكافية في علم النحو*، تـ: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة: مكتبة الآداب.

ابن خالويه، أبو عبدالله، (1981): *الحجة في القراءات السبع*، تـ: د.عبد العال سالم مكرم، ط 4، بيروت: دار الشروق.

ابن الخباز، أحمد، (2007): *توجيه اللمع*، تـ: أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط 2، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

ابن الخشاب، أبو محمد، (1972): *المرتجل في شرح الجمل*، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق: (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق).

ابن زنجلة، أبو زرعة، (1982): *حجة القراءات*، تـ: سعيد الأفغاني، ط 2، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن السراج، أبو بكر، (د ت): *الأصول في النحو*، تـ: عبد الحسين الفتلي، لبنان: مؤسسة الرسالة.

ابن السكيت، أبو يوسف، (1998): *كتاب الألفاظ*، تـ: د. فخر الدين قباوة، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

ابن سيده، أبو الحسن، (2000): *المحكم والمحيط الأعظم*، تـ: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سيده، أبو الحسن، (1996): *المخصص*، تـ: خليل إبراهم جفال، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن الشجري، أبو السعادات، (1991): *أمالي ابن الشجري*، تـ: محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن الصائغ، أبو عبدالله، (2004): *اللمحة في شرح الملحة*، تـ:إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
ابن عاشور، محمد، (1984): *التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»*، تونس: الدار التونسية للنشر.
ابن العجاج ، رؤبة، ديوانه (مجموع أشعار العرب) ، (د ت): بعناية وليم بن الورد، الكويت: دار ابن قتيبة
ابن عطية، جرير، ديوانه، بشرح ابن حبيب، (1986): تـ: الدّكتور نعمان طه،، ط3، القاهرة: دار المعارف
ابن فارس، أبو الحسين، (1986): *مجمل اللغة*: ، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط 2، بيروت: مؤسسة الرسالة.
ابن فرحون، أبو محمد، (د ت): *العُدّة في إعراب العُمدَة*، تـ: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، الدوحة: دار الإمام البخاري.
ابن مالك، أبو عبد الله، (1982): *شرح الكافية الشافية*، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
ابن منظور، أبو الفضل، (1991): *لسان العرب*، ط 3، بيروت: دار صادر.
ابن الناظم، محمد، (2000): *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، تـ: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن هشام، أبو محمد، (د ت): *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تـ: يوسف الشيخ محمد البقاعي، القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
ابن هشام، أبو محمد، (1986): *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*، تـ: عباس مصطفى الصالحي، بيروت: دار الكتاب العربي.
ابن هشام، أبو محمد، (1984): *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع.
ابن هشام، أبو محمد، (1985): *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تـ: د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط 6، بيروت: دار الفكر.
ابن الوردي، أبو حفص، (2008): *شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»*، تـ: عبد الله بن علي الشلال، الرياض: مكتبة الرشد.
ابن يعيش، أبو البقاء، (2001): *شرح المفصل للزمخشري*، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.
أبو حيان، الأندلسي، (1998): *ارتشاف الضرب من لسان العرب* ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي
أبو حيان، الأندلسي، (د ت): *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تـ: حسن هنداوي، دار دمشق: القلم (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء، الرياض: دار كنوز إشبيليا.
أبو حيان، الأندلسي، (2001): *تفسير البحر المحيط*، بيروت: دار الكتب العلمية.
أبو الفتح عثمان بن جني، (1962): *التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري* ، تـ: أحمد ناجي القيسي - خديجة عبد الرازق الحديثي - أحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، بغداد: مطبعة العاني.
الأزهري، أبو منصور، (2001): *تهذيب اللغة*، تـ: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
الأزهري، خالد، (2000): *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*، بيروت: دار الكتب العلمية.
الأزهري، خالد، (1996): *موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب*، تـ: عبد الكريم مجاهد، بيروت: الرسالة.
الإستراباذي، الرضي، (1975): *شرح شافية ابن الحاجب*، تـ: مجموعة من المحققين، بيروت: دار الكتب العلمية.
الأُشْمُوني، أبو الحسن، (1998): *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، بيروت: دار الكتب العلمية.
الألباني، محمد، (2006): *أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم*، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
الألباني، محمد، (د ت): *السلسلة الصحيحة*، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
الألباني، محمد، (د ت): *السلسلة الضعيفة*، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
الآلوسي، محمود، (1995): *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، تـ: علي عبدالباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية.
الأنباري، أبو البركات، (1999): *أسرار العربية*، السعودية: دار الأرقم بن أبي الأرقم.
الأنباري، أبو البركات، (2003): *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، تـ: محمد محيي الدين، مصر: المكتبة العصرية.
الأنباري، أبو بكر، (1987): *الأضداد*، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية.
الأنباري، أبو بكر، (1992): *الزاهر في معاني كلمات الناس*، تـ: د. حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة.
الأنصاري، أبو حفص، (2001): *المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر ويليه / موجز في ياءات الإضافة بالسور*، تـ: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، بيروت: دار الكتب العلمية.
بشنة، البشتي: *"ظاهرة التنوين مفهومها وعلاقتها بالدلالة"*، مجلة الدراسات، والموضوع في منتديات تخاطب على الشبكة العنكبوتية،
http://takhatub.ahlamontada.com/t7675-topic#ixzz5vbRRsglt
البغدادي، عبد القادر، (1997): *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، تـ: عبد السلام محمد هارون، ، ط 4، القاهرة: مكتبة الخانجي.
البغدادي، عبد القادر، (سنوات متعددة 1973 - 1993): *شرح أبيات مغني اللبيب*، تـ: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، ط (جـ 1 - 4) الثانية، (جـ 5 – 8) الأولى، بيروت: دار المأمون للتراث.
تيمور، أحمد، (2002): *معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية*، تـ: دكتور حسين نصّار، ط 2، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
التهانوي، محمد، (1996): *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

الثعالبي، أبو منصور، (2000): *فقه اللغة وأسرار العربية*، تـ: ياسين الأيوبي، ط2، بيروت: المكتبة العصرية.
الجرجاني، علي، (1983): *كتاب التعريفات*، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت: دار الكتب العلمية.
الجمل، حسام، (2012): "*ظاهرة التنوين في العربية*"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 8، العراق: جامعة بابل.
الجوهري، أبو نصر، (1987): *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، تـ: أحمد عبد الغفور عطار، ، ط 4، بيروت: دار العلم للملايين.
الحازمي، أحمد، (2010): *فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن آبَّ القلاوي الشنقيطي)*، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.
الحريري، أبو محمد، (1998): *درة الغواص في أوهام الخواص*، تـ: عرفات مطرجي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
حسن، عباس، (د ت): *النحو الوافي*،، ط 15، مصر: دار المعارف.
الحميرى، نشوان، (1999): *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*، تـ: د حسين ابن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، (بيروت - لبنان): دار الفكر المعاصر- (دمشق - سورية): دار الفكر.
الحنبلي، أبو حفص، (1998): *اللباب في علوم الكتاب*، تـ: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.
الدؤلي، أبو الأسود: ديوانه، صنعة السّكري، (1974): تـ: محمّد حسن آل ياسين، بيروت: دار الكتاب الجديد.
درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، (1994): *إعراب القرآن وبيانه*، ط4، سورية: دار الإرشاد للشئون الجامعية ، دمشق – بيروت: دار اليمامة ، دمشق – بيروت: دار ابن كثير.
الدماميني، محمد، (1983): *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*، تـ: محمد بن عبد الرحمن ابن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه، د م ن.
الدينوري، أبو محمد، (د ت): *أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب*، تـ: محمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
الدينوري، أبو محمد، (1977): *غريب الحديث*، تـ: د. عبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني.
الرازي، أبو عبد الله، (1999): *مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير*، ط 3، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
الربعي، علي، (1985): *الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب*، تـ: د حاتم صالح الضامن، ط 2، بيروت: مؤسسة الرسالة.
الرّقيّات، عبيد بن الأبرص، ديوانه، (د ت): تـ: الدّكتور محمّد يوسف نجم، بيروت: دار صادر.
الزبيدي، أبو الفيض، (د ت): *تاج العروس من جواهر القاموس*، تـ: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
الزمخشري، أبو القاسم، (1998): *أساس البلاغة*، تـ: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.
الزمخشري، أبو القاسم، (1987): *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، ط 3، بيروت: دار الكتاب العربي.
الزمخشري، أبو القاسم، (1993): *المفصل في صنعة الإعراب*، تـ: د. علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال.
سالم، محمد، (2003): *فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات*، القاهرة: دار البيان العربي.
السامرائي، فاضل، (2000): *معاني النحو*، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
السمين الحلبي، أبو العباس، (د ت): *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تـ: الدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم.
السُّهَيلي، أبو القاسم، (1992): *نتائج الفكر في النَّحو*، بيروت: دار الكتب العلمية.
سيبويه، أبو بشر، (1988): *الكتاب*، تـ: عبد السلام محمد هارون، ط 3، القاهرة: مكتبة الخانجي.
السيرافي، أبو سعيد، (2008): *شرح كتاب سيبويه*، تـ: أحمد حسن مهدلي- علي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية
السيرافي، أبو محمد، (1974): *شرح أبيات سيبويه*، تـ: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
السيوطي، عبد الرحمن، (1998): *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، تـ: فؤاد علي منصور، بيروت: دار الكتب العلمية.
السيوطي، عبد الرحمن، (د ت): *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تـ: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية.
الشاطبي: أبو إسحق، (2007): *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)*،: تـ: مجموعة من المحققين، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
شُرَّاب، محمد، (2007): *شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة الآف شاهد شعري»*، بيروت: مؤسسة الرسالة.
الشربيني، محمد، (1868): *السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير*، القاهرة: مطبعة بولاق (الأميرية).
الشوكاني، محمد، (1993): *فتح القدير*، دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب
صاحب الجوائب، أحمد، (1882): *الجاسوس على القاموس*، قسطنطينية: مطبعة الجوائب.
الصبان، أبو العرفان، (1997): *حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك*، بيروت: دار الكتب العلمية.
الصُحاري، سَلَمة، (1999): *الإبانة في اللغة العربية*، تـ: مجموعة من المحققين، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.
الصغاني، الحسن، (د ت): *التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية*، تـ: مجموعة من المحققين، القاهرة: مطبعة دار الكتب.
الطبري، أبو جعفر، (2001): *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*، تـ: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، السعودية: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
العجّاج، عبدالله، ديوانه ، بشرح الأصمعي، (1995): تـ: د. عزّة حسن، بيروت وحلب: دار الشرق العربي.

العقيلي، بهاء الدين، (1980): *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، القاهرة: دار التراث - دار مصر للطباعة.
العقيلي، بهاء الدين، (1978-1984): *المساعد على تسهيل الفوائد*، تـ: د. محمد كامل بركات، السعودية: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة).
العكبري، أبو البقاء، (د ت): *التبيان في إعراب القرآن*، تـ: علي محمد البجاوي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
العكبري، أبو البقاء، (1986): *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*، تـ: عبد الرحمن العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
العكبري، أبو البقاء، (1995): *اللباب في علل البناء والإعراب*، تـ: غازي مختار طليمات، دمشق: دار الفكر.
الغلاييني، مصطفى، (1993): *جامع الدروس العربية*، ط 28، بيروت: المكتبة العصرية.
الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، (1995): *الجمل في النحو*، تـ: فخر الدين قباوة، ، ط 5، د م.
الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، (د ت): *كتاب العين*، تـ: د مهدي المخزومي، و د إباهيم إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
امرؤ القيس، جندح بن حجر، ديوانه، (1990): تـ: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ، ط 5، القاهرة، دار المعارف.
كثير عزة، عبد الرحمن بن الأسود ، ديوانه، (1971): جمعه وشرحه: الدّكتور حسان حسان عبّاس، بيروت: -دار الثقافة.
محيسن، محمد، (1997): *شرح طيبة النشر في القراءات العشر*، بيروت: دار الجيل.
المبرد، محمد، (د ت): *المقتضب*، تـ: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت: عالم الكتب.
المرادي، أبو محمد، (1992): *الجنى الداني في حروف المعاني*، تـ: د. فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية.
المقرئ، أبو الحسن، (2004): *غيث النفع في القراءات السبع*: الصفاقسي، تـ: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، بيروت: دار الكتب العلمية.
النجار، محمد، (2001): *ضياء السالك إلى أوضح المسالك*، مؤسسة الرسالة.
نكري، القاضي، (2000): *دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون*، تـ: -عرب عباراته الفارسية- حسن هاني فحص، بيروت، دار الكتب العلمية.